



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الندوة الفكرية

لاستشراف آفاق عمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(2010 - 2003)

التقرير الختامي والتوجهات والتوصيات

الكويت : 16 - 18 يونيو 2001

بسم الله الرحمن الرحيم



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الندوة الفكرية

لاستشراف آفاق عمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(2010 - 2003)

التقرير الختامي والتوجيهات والتوصيات

الكويت : 16 - 18 يونيو 2001

المحتويات

الصفحة

المقدمة

القسم الأول

5 - الموجبات، المصادر، الأهداف

القسم الثاني

14 - التوجيهات العامة لمشروع الخطة

القسم الثالث

17 أ. لجنة التربية

31 ب. لجنة الثقافة

40 ج. لجنة العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

باستضافة كريمة من معالي الأستاذ الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت، وبحضور معالي الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وثلة من الخبراء في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاتصال عقدت الندوة الفكرية لاستشراف آفاق العمل المستقبلي للمنظمة العربية في الفترة (16 - 18 يونيو 2001)، وهي حلقة في سلسلة الاستشارات التي تجريها المنظمة لإعداد خطتها المستقبلية .

افتتحت الندوة بحفل رسمي وتحت سامي رعاية سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية، الذي عهد إلى سمو الشيخ جابر المبارك نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بتمثيله في هذا الحفل.

كما حضر الحفل معالي الدكتور علي الشهران وزير التربية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومعالي الدكتورة مها قنوت وزيرة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، وعدد من سفراء الدول العربية والمسؤولين السامين في دولة الكويت وجمع من المثقفين والمفكرين .

وبعد الاستماع إلى النشيد الوطني وتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم ألقى معالي الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت كلمة استهلها بالترحيب بالسادة الحاضرين معربا عن سعادة الكويت باحتضان هذه الندوة التي تخدم العمل العربي المشترك الذي توليه الكويت كل اهتمامها مشيرا إلى أن دولة الكويت تؤمن إيمانا راسخا برسالة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مؤكدا على أن أي نشاط إنساني

يراد له أن يحقق غاياته ويترك أثره الحميد ينبغي أن ينطلق من خطة مدروسة تأخذ في الاعتبار كل ما يحيط به من المستجدات والمتغيرات وعلى مختلف الأصعدة .

وتناول الكلمة اثر ذلك معالي المدير العام للمنظمة الدكتور المنجي بوسنينة فقال :
إن الكويت كانت دائما سباقة للمبادرات ، وداعية لجمع الشمل العربي وحرص الصفوف والتنادي لوحدة الأمة العربية في كل الأوقات والمناسبات حيث بادرت سنة 1994 إلى الدعوة لعقد الندوة الفكرية الأولى التي نتجت عنها وثيقة التطوير والتحديث مما أدى إلى وضع الخطة متوسطة المدى الثالثة للسنوات (1997-2002).

وأضاف السيد المدير العام قائلا : إن للكويت تاريخا حافلا في مجال العمل الفكري العربي حيث احتضنت في الثمانينات الخطة الشاملة للثقافة العربية مبينا أن المجلس التنفيذي للمنظمة قرر أن تكون الدورة المالية المقبلة انتقالية مما يتيح للمنظمة الفرصة في وضع خطة مستقبلية في متسع من الوقت .

وحدد السيد المدير العام في كلمته التوجهات العامة لهذه الخطة. وعقب حفل الافتتاح عقدت جلسة إجرائية تم خلالها انتخاب رئيس للندوة في شخص معالي الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي ومقرر عام لها هو الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القباج (من المغرب) ، وانتخاب رؤساء اللجان الثلاث ومقرريها، على النحو الآتي :

د. عزت جرادات	رئيس لجنة التربية	الأردن
د. إبراهيم يوسف العبد الله	مقرا للجنة التربية	البحرين
د. محمد الرميحي	رئيسا للجنة الثقافة	الكويت
د. نبيل علي	مقرا	مصر
د. احمد فؤاد باشا	رئيسا للجنة العلوم	مصر
د. الطاهر القلاي	مقرا للجنة	تونس

واتفق بعد مناقشة عامة على تشكيل لجان قطاعية تجتمع في جلستين كل لجنة على حده، ثم تجتمع اللجان في جلسة عامة للاستماع إلى تقاريرها ومناقشتها ومن ثم صياغة التقرير النهائي.

الموجبات، المصادر، الأهداف

الموجبات :

أ/ تأسست المنظمة العربية في سنة 1970 كما هو معلوم، أي منذ أكثر من ثلاثين سنة، غير أن برامجها لم تخضع لخطة محددة الأهداف والغايات، مبرمجة ومفصلة زمنيا إلا منذ سنة 1984، حيث تم اعتماد الخطة طويلة المدى لتغطية الفترة (1984 - 2001)، وقد فصلت إلى ثلاث خطط متوسطة المدى مدة كل واحدة منها ست سنوات لتتلاءم كل خطة مع نشاط المنظمة لثلاث دورات مالية .

ب/ وانطلاقا من توجهات الخطة طويلة المدى، ومضمونها، ومحاورها الكبرى، ومقدماتها وأبعادها تمت صياغة الشريحة الأولى من الخطة متوسطة المدى الأولى لترسم عمل المنظمة للفترة (1984-1989) وتفصل نشاط القطاعات المختلفة، وحاجيات الدول العربية في تلك المرحلة، وأولويات نشاط المنظمة .

وقد كان مفترضا ان توضع خطة متوسطة ثانية للمرحلة الموالية في نهاية الثمانينات إلا أن المسؤولين اعتبروا ان العناوين الكبرى والخطوط العريضة والأهداف العامة التي تضمنتها الخطة طويلة المدى، والمشروعات والبرامج المستمرة للخطة متوسطة المدى الأولى يمكن اعتبارها إطارا نظريا يسمح بالاستمرار في التنفيذ واقتراح المشروعات دونما حاجة لوضع خطة متوسطة ثانية. وبمعنى من المعاني فإن الخطة متوسطة المدى الأولى استغرق تنفيذها مع تعديلات تسمح بالمواربة والإضافة نحو ثلاث عشرة سنة أي إلى حين الشروع في تنفيذ الخطة متوسطة المدى الثالثة التي تم اعتمادها للمرحلة (1997-2002) وبسبب هذه الانقطاعات في التخطيط اعتبرت الدورتان المائتان (1995-1996) و(2003-2004) دورتين انتقاليتين. إذ كان من المنتظر ان تكون هناك نواة للتخطيط المتواصل في إطار المنظمة تعمل

بصفة آلية على إعداد المخططات وتعميم الاستشارات والتقييم المستمر وتحمل مسؤولية سد هذه الحاجة، وتلافي الفراغات، وبما أن ذلك لم يتم فإن الضرورة أوجبت التفكير في وضع خطة للمرحلة القادمة تقي المنظمة تجنب الارتجال والالتجاء إلى المبادرات العشوائية دونما تحديد للحاجيات الحقيقية والتخطيط المتبصر والعمل الجماعي، والاستشارة وتوخي الأساليب العلمية.

ج/ إن الخطة المطلوب وضعها ليست رغبة شخصية أو لغرض القفز عما هو متاح من الآراء والأفكار، أو لتجاوز المكتسبات والخبرات، والتنكر لجهود السابقين.. إن تلك مراجع لا غنى عنها عند الإعداد لأي تخطيط، إنما الخطة التي نسعى إليها هي استكمال واستمرار للنهج الذي توخته المنظمة وهو التخطيط لكل خطوة والتحسب بدقة لكل مرحلة، وهي مواصلة وتجديد واثراء للخطط السابقة، وهي في الأساس خطة لسد الثغرة التي أصبحت تشكوها المنظمة بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة متوسطة المدى الثالثة التي يفترض ان تنتهي سنة 2002، مما اضطر المجلس التنفيذي الى التوجيه لاعتماد دورة انتقالية هي الدورة القادمة التي تخص الفترة (2003-2004)، بعد استكمال واستنفاد الخطة طويلة المدى التي استغرق تنفيذها عشرين سنة كاملة .

هذه إذن الموجبات وتلك هي الدواعي التي دعت لمبادرة الإدارة العامة إلى اقتراح خطة هي ضربة لازب، وضرورة من الضرورات التي يحتمها العمل، وتحتمها المرحلة، ويحتمها الاستمرار واتباع المنهج العلمي الذي سارت عليه المنظمة منذ أمد بعيد، واصبح تقليدا من تقاليدنا، لاصلة له بما يطرأ على منصب المدير العام من تداول وتبادل للمواقع بقدر ما ترتبط الخطة بجدية العمل الذي تنهض به المنظمة، والحرص على أن تخضع برامجها ومشروعاتها وتوجهاتها للتخطيط في مفهومه الأسمى، وتحديد أهدافه ونتائجه وفق رؤية علمية مجربة، في إطار المرحلة الزمنية التي تفرض بدورها معطيات قد لا تكون ذات صلة بمرحلة انقضت وانطوت .

المصادر:

أ/ انطلقت المنظمة في وضع أول خطة لأهدافها ورؤاها وأغراضها ووسائلها وبرامجها وتحديد أولوياتها وتفصيل قطاعات نشاطاتها مستندة إلى تجارب المشرفين عليها وإطاراتها وكفاءاتها وخبراء الأمة العربية ومفكرها، ومستهدية بمضمون ميثاق الوحدة الثقافية العربية، ودستور المنظمة، والأفكار القومية التي سادت تلك الفترة ومشاعر الجماهير، وفورة الحماس القومي، والتراث الحضاري والإنساني للامة، والقيم الإسلامية. وتمكنت بما ترجمت واستوعبت واستهدت من وضع (الخطة طويلة المدى) التي ظلت من أهم مراجعها ومصادر تحقيقها على مدى عشرين سنة، ووثيقة بهذا الحجم وهذه الأهمية لن يكون بالإمكان الاستغناء عنها او عدم اعتبارها مصدرا أساسيا في عمل أي تخطيط للمستقبل .

ب/ وعبر عشرين سنة من عمل المنظمة المخطط والمنهج استطاعت هذه المؤسسة العتيقة إقامة بنية أساسية متينة، وإرساء تقاليد لمؤتمرات نوعية من أبرزها المؤتمرات العامة والمؤتمرات الفنية لوزراء التربية، ووزراء الثقافة، ووزراء التعليم العالي والبحث العلمي .

ومؤتمرات قطاعية كمؤتمرات الآثار وعقد ندوات وحوارات ومنابر علمية وثقافية وإصدار المئات من المراجع والموسوعات والسلاسل والمجلات والمدونات وكتب التراث، والدراسات والبحوث والدورات التكوينية، والمشاركة في الندوات العالمية، إضافة إلى وضع خطط نوعية، خطة للثقافة العربية، وخطة للتربية، وثالثة للتقانة والعلوم، وخطة للتوثيق والمعلومات وخطة لمحو الأمية وتعليم الكبار .

ولا مناص من اعتبار كل هذه الوثائق والمراجع والمصادر مكاسب ومستندات للاستفادة منها عند وضع أي خطة مستقبلية.

فالمؤتمرات الوزارية وما صدر عنها من قرارات في كل المراحل، ولاسيما في الاتجاه الصحيح، إن المؤتمرات الوزارية هي المظلة الفكرية التي ترسم السياسة العامة للمنظمة بصفتها منظمة حكومية .

ب/ وإذ تنهض الدول العربية الآن بتنفيذ مشروعات طموحة تصلح قدوة للاسترشاد بنتائجها وتمثلها واحتذائها والنسج على منوالها، في مجالات عمل المنظمة وقطاعاتها المختلفة فإن الواجب يحتم ان تأخذ المنظمة في الاعتبار جهود هذه الدول وتجاربها الريادية للإقتداء بها، إضافة إلى ما يصل المنظمة من تقارير هذه الدول عن أنشطتها وبرامجها، وما تتمخض عنه هذه الاستشارة بعد ان قامت الإدارة العامة بمخاطبة الدول الأعضاء لتقديم مقترحاتها وتصورها للعمل المستقبلي لنشاط المنظمة للمرحلة القادمة .

ج/ ومما تتوجب الاستفادة منه كذلك في وضع هذه الخطة واعتباره ركيزة أساسية من ركائزها المداخلات والتقارير والدراسات التي تفضل بتقديمها في هذه الندوة الفكرية الخبراء الذين لبوا الدعوة مشكورين وهم ثلة من علماء الأمة العربية واعلامها البارزين في مجالات تخصصهم وقد اشتملت الأوراق التي قدموها على وجهات نظر سديدة، واقتراحات صائبة ومفيدة لعمل المنظمة، وقد التمس منهم المنظمة التفكير بصوت عال ومن منطلق الحرية الكاملة وبكل ديمقراطية وبعيدا عن المجاملة والتزكية .

ج/ على أن هذه المستندات والمرتكزات والمرجعيات لا تكون مفيدة كل الفائدة إلا إذا وضعنا نصب أعيننا أننا نفكر ضمن مجموعة أممية، تباعدنا عنها خصوصيتنا وقيمنا وهويتنا وثورنا وتميزنا الثقافي، وتجمعنا بها الأهداف الإنسانية المشتركة والتراث الإنساني الواحد ومساهمتنا ماضيا وحاضرا ومستقبلا في مصير هذه الإنسانية وخلق عالم جديد وحضارة كونية مجديا وبالغ النفع ان نطالع ونستقري كل ما نراه ملائما لنا ومفيدا من الوثائق والمراجع الصادرة عن الهيئات الدولية التي تشاركنا مجالات عملنا مثل منظمات اليونسكو والوايبو والايكوم، والايكوموس، وكل ما له صلة بتراثنا الثقافي الحضاري.

د/ أما أدبيات وخطط وبرامج ومشروعات المنظمات العربية الشقيقة وفي المقدمة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ومكتب التربية العربي لدول الخليج فلها أولوية الأولويات في التنسيق والموائمة والشراكة لما يجمع بين نشاطنا ونشاطها من الخصائص والأهداف المشتركة والتكامل في الرؤى والأهداف والغايات .

ذ/ إن هذه الندوة التي دعت إليها المنظمة العربية وتعد بتعاون مشكور وبدعوة كريمة من دولة الكويت الشقيقة ومن معالي الأستاذ الدكتور مساعد راشد الهارون وزير التربية ووزير التعليم العالي والعضو السابق لدولة الكويت لدى المنظمة واحد المساهمين البارزين في دعم العمل العربي المشترك، ستزداد أهمية باستحضار وقائع الندوة الفكرية الأولى التي عقدت لنفس الغرض، التفكير واستشراف مستقبل المنظمة العربية عند الإعداد لخطتها متوسطة المدى الثالثة سنة 1994 وكانت زاخرة بالآراء والأفكار والرؤى مما يعد من المصادر المهمة لإغناء هذه الندوة إذ ما يزال معظم ما جاء في تلك الندوة من أفكار عامة وخطوط عريضة وتوجهات قومية مفيد كل الفائدة للتعرف عليه واقتباسه واستحضاره والبناء عليه والاستناد عليه .

الأهداف :

أ/ ما تزال أهداف أي خطة تقترحها المنظمة لأي مرحلة من مراحل تطورها واستمرارها مرتبطة ارتباطا وثيقا بما ورد في المادة الأولى من دستور المنظمة وهو التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالية والمشاركة الإيجابية فيها .

كما ستظل أية خطة ملتزمة بمضمون ميثاق الوحدة الثقافية العربية .

ب/ إن مطمح الوحدة الفكرية بين أبناء الأمة العربية وبين أجزاء الوطن العربي سيعتبر دائما الهدف الأسمى المرتجى من وراء أي عمل عربي مشترك، وما انفكت برامج المنظمة العربية منذ ثلاثين سنة تساهم باختياراتها ومشروعاتها الثقافية والتربوية والعلمية في تقريب أمد هذه الوحدة في حدود الدور المرسوم لهذه المنظمة أن تضطلع به، باعتبارها واحدة من منظمات العمل العربي المشترك، وقد تكون من أبرز منظماته وأكثرها فاعلية وتأثيرا .

ج/ وإدراكا لهذا الهدف الأسمى المنشود خاض الوطن العربي تجارب شتى سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعرف أشكالا وأنماطا من الوحدات، سرعان ما تفككت وأفضت إلى صدمات وخيبات وأسفرت عن عظات ومرارات، وبقي العمل العربي المشترك وحده حبل النجاة والعروة الوثقى التي تحكم نسيج العلاقات بين الدول العربية ودليلا على عافية الامة، ورغبتها في التماسك والتكتل لانه عمل أقيم على أسس متينة وانشىء لإحداث الفعل التدريجي والبناء المخطط .

د/ ولئن ما تزال الآمال قائمة في تقريب أمد هذه الوحدة الفكرية والتفكير في بدائل محتملة تؤسس لها بطرق علمية نظرا لتوفر عناصر التماثل والخصائص المشتركة والتجانس المطلوب لغويا وحضاريا وعقائديا بين الدول العربية فان العقبات الكأداء التي ما تزال تحول دون ذلك؛ عمق الخلافات بين هذه الدول والصدمات والحروب التي اندلعت بين الأشقاء وأحدثت شروخا في النفوس وحساسيات ينبغي مرور زمن طويل لعلاجها واندمالها .

ذ/ ومع كل تلك الأسباب وغيرها فان قدر المنظمة العربية وسائر المنظمات المماثلة ان تعمل دونما كلل على رأب الاصداع والحد من اتساع الخلافات والتأكيد باستمرار وإصرار على ان تحقيق أهداف دستور المنظمة العربية ينبغي أن تمر من خلال مبدئين اساسيين هما التكامل والتضامن بين الدول العربية والعمل بكل الوسائل ومن خلال البرامج والمشروعات

على تحقيق هاتين الغايتين النبيلتين اللتين هما عماد العمل العربي المشترك وجوهره وبعده الأساسي وهدفه البعيد .

فالأمة العربية مدعوة قبل انخراطها في إشكاليات العولمة ومواجهات التحديات الناجمة عن ذلك في مختلف المجالات، مدعوة إلى تضامن صفوفها وتكامل جهودها ورسم مستقبلها وتحديد خياراتها حتى تتمكن من مواجهة ما ينتظرها من صراعات ومدعوة الى التفكير في مصالحها ومستقبلها، ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا تكتلت وتوحدت وأنشأت لها كيانا اقتصاديا وثقافيا وعلميا موحدًا على امتداد الرقعة الجغرافية وفي إطار سوق ثقافية وتربوية واقتصادية مشتركة ومناطق للتبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو القومي .

هـ/ أما التضامن فباعتباره سمة من سمات الحضارة العربية والإسلامية وقيمة ثابتة في قيمها الإنسانية فان على المنظمة ان تكثف جهودها وتسخر إمكانياتها وتجنّد الدول العربية القادرة لمساعدة الدول العربية المفتقرة للمساعدة، فما لا يثلج الصدر ولا يريح الضمير إن الأمة العربية وهي تستشرف الألفية الثالثة تدخله وبعض شعوبها لم تتجاوز بعد خط الفقر وأطفالها لا يتمكنون من دخول المدارس ولا الحصول على لقمة العيش .

إن قليلا من التضامن في إطار الخطة الجديدة للمنظمة كفيلا بإراحة الضمير والقيام ببعض ما يمليه واجب التضامن العربي، والتكافل بين شعوبه وأقطاره.

و/ واعتبارا الى أي خطة ناجحة لابد لها من التجارب مع معطيات المرحلة والانخراط في القضايا المطروحة للحوار والنقاش داخليا وخارجيا، ولا مناص لها من الاندماج في العصر وإشكالياته فان أهم ما سوف تركز عليه هذه الخطة من قضايا أملتتها المرحلة وأجمعت على أهميتها الدول العربية خلال لقاءات السيد المدير العام مع مسؤوليها وأكدت

عليها مؤتمرات وزراء الثقافة العرب ووزراء التربية، وأوراق العمل المقدمة من الخبراء المشاركين في الندوة تنتظمه ثلاثة محاور أساسية هي :

- < تحديات العولمة واستعمال التكنولوجيا الجديدة للاتصال في مجالات التربية والثقافة والعلوم .
- < الاستفادة من التقنيات الحديثة في رفع نسق التنمية التربوية والثقافية والعلمية
- < السوق الثقافية العربية المشتركة وآفاق التكامل بين الدول العربية

ان بإمكان الخطة ان تركز على الاهتمام بهذه المحاور وان تجعلها منطلقا للتفكير في وضع برامج ومشروعات تتمكن من خلالها المنظمة من تحقيق جملة من الأهداف الكفيلة بأحداث نقلة نوعية في ربط مشروعات المنظمة بأهم معطيات العصر والانفتاح على العالم والاستفادة على أوسع نطاق من وسائل الاتصال وثورة المعلومات والتكنولوجيا من ان تتحول إلى إنتاج للبرمجيات وتوظيف خبرتها وسمعتها ومكانتها العلمية والمعرفية والتربوية لتوفير مواد قادرة على المنافسة والتصدي للرداءة والغزو الذي يجتاح الأسواق العربية في مجال البرمجيات وغيرها من الوسائل التثقيفية والتربوية والعلمية .

التوجهات العامة لمشروع الخطة :

- 1- دعوة الدول العربية إلى إيلاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اهتماما اكبر باعتبار الدور القومي الذي تضطلع بتحقيقه في إطار التضامن والتكامل بين الأقطار العربية و ان من شأن هذا الدعم ان يمكن المنظمة من الوسائل التي ترفع وتيرة إنتاجها وتضمن جودته وبذلك تتوفر لها المصادقية الدولية والقومية، ويعزز حضورها في مختلف الساحات العربية .
- 2- اعتبار التعليم والمعرفة والثقافة قواعد أساسية للبناء الحضاري وعوامل فعالة للحفاظ على أدنى شروط الاستقلال والتميز وتوفير الحصانة للامة .
- 3- تعميق قيم الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان في المناهج والأداء الثقافي والدراسات واللقاءات ومختلف مجالات الإبداع .
- 4- إعادة الاعتبار للمنظومة الأخلاقية وللقيم الأساسية للامة العربية في مناهج التربية والتعليم وفي الثقافة وفي الممارسة العلمية .
- 5- صياغة المنظومة الثقافية والتربوية العربية والفضاء المعرفي بهدف تكوين إنسان عربي، علمي التفكير، مصقول المواهب وتمكينه من استخدام طاقاته والتحلي بروح المجابهة والتحدى .
- 6- دراسة المجتمع العربي دراسة علمية معمقة في ضوء المستجدات والمتغيرات العالمية .
- 7- دعم المشاريع التربوية والثقافية والعلمية في الأقطار العربية الأكثر حاجة مثل فلسطين، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.
- 8- توخي الشراكة أسلوبا في التعاون مع المنظمات العربية والإسلامية والدولية لتنفيذ مشروعات مشتركة وإرساء أنماط جديدة من التعاون والتفاهم .
- 9- الاستهداء بالتجارب الدولية في تحقيق التكامل التربوي والثقافي والعلمي بين الدول العربية مثل تجربة الاتحاد الأوروبي .

10- تحقيق مزيد من الانفتاح على الاتحادات والمنظمات الأهلية الممثلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات التربية والثقافة والعلوم من اجل ضمان اكبر عوامل النجاح للعمل العربي المشترك .

11/ التركيز نوعية التعليم وجودته ومواءمته لمتطلبات التنمية .

12/ الارتقاء بمستوى التعليم التقني والمهني من حيث الجودة والتكوين .

13/ العناية الشاملة والمتكاملة بالطفولة المبكرة وتطوير التعليم قبل المدرسي .

14/ القضاء على الأمية الأبجدية خلال سنوات محدودة، وتحقيق مزيد من التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي .

15/ إحداث تجديدات تربوية مؤثرة في نهج وأساليب العمل في إطار التربية المستمرة مدى الحياة وصياغة استراتيجية للتعليم المستمر .

16/ توظيف تقنية المعلومات بأشكالها العديدة والمتطورة في عملية التعلم والتعليم، واعداد البرمجيات اللازمة على المستوى العربي .

17/ إحداث نقلة نوعية في تطوير نظام التعليم والتدريب عن بعد للقيادات التربوية العربية، إدارة وتخطيط وتوظيف وإشرافا وبرمجة وتدرسا وتقويما .

18/ ربط التعليم العالي بحاجات التنمية ومستلزمات التطور العالمي في شتى المجالات، بحيث تتعدى مهمة التعليم العالي تلبية سوق العمل الآنية والمستقبلية إلى التنمية البشرية عالية المستوى في كافة الميادين .

19/ الارتقاء بمستوى عملية التقويم التربوية بإعطاء اهتمام خاص لتقنيات تقويم التحصيل الدراسي. وتقويم مخرجات التعليم وفق محكات تتطور لتصل إلى المستويات العالمية.

20/ تقويم المؤسسات التربوية ومؤسسات التدريب تقويما ذاتيا وتقويما خارجيا بصورة مستمرة وشاملة، وفق محكات تتطور لتصل إلى المستويات العالمية .

القسم الثالث

أ- لجنة التربية

ب- لجنة الثقافة

ج- لجنة العلوم

مدخل

تحظى التربية باهتمام بالغ في عملية استشراف المستقبل بهدف تكوين رؤية واضحة لمستقبل التربية وهي تنقل بوسائلها وأدواتها وتحمل بفعاليتها المتعددة جيلا جديدا ينتقل من قرن كانت له مقوماته وأزماته وصراعاته، إلى قرن جديد له تحدياته وطموحاته وملامحه، ولكنها سمات متداخلة: فالانفجار السكاني واختلال التوازن البيئي، والتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات، والإنتاج المعرفي، وتنامي قضايا التنمية وتعقدتها، واتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وانتشار التكتلات الاقتصادية: الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، جميع هذه السمات تلقي بجميع معطياتها أعباء متواصلة ومتداخلة على السباق بين الأمم في القرن الحادي والعشرين حيث تأخذ التربية حيزا واسعا من ذلك السباق .. وتحتم تلك الأعباء على النظم التربوية وضع سياسات وخطط وإستراتيجيات وبرامج تجديدية تنفذ إلى رؤى مستقبلية ارحب وأوسع واشمل بإبداعات جديدة وابتكارات نادرة، وتجديدات حيوية، لتهيئة العملية التربوية لاستيعاب ديناميات العصر الجديد ومتغيراته ومستجداته وصراعاته .

ذلك ان النظم التربوية التي تحافظ على التقليدية في التعليم، ولا تنتج المبدعين، لا تخسر السباق بين الأمم فحسب، بل يتعدى ذلك إلى التلاشي في أدوارها وفعاليتها على المستوى الوطني أو القومي، وإلى الفشل الذريع في إعداد المتعلمين لمواجهة مطالب المستقبل المتمثلة في إكسابهم الكفايات المعرفية والمهنية والإنسانية، والقدرة على امتلاك مهارات التفكير العلمي والإبداعي والابتكاري، وأسلوب التعلم الذاتي المستديم، والعمل بروح الفريق، إضافة إلى تعزيز الانتماء الوطني والقومي، والتمسك بالهوية الثقافية بأصالتها ومعاصرتها، وتحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية للارتقاء بنوعية الحياة: اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ومن أهداف المشروع التربوي العربي ان يضمني على النظم التربوية العربية الحيوية والكفاءة والقدرة على مواكبة التوجهات العالمية المعاصرة والتي تؤكد: أهمية إعادة بناء النظم التعليمية وهندستها من جديد، وترسيخ رؤية تربوية مستقبلية النزعة والتوجه عملية التفكير

والتخطيط التي أصبحت عنوان المنافسة الدولية والميزة التنافسية. فالتربية الفاعلة هي القوة المؤثرة في صنع الإنسان وصقل قدراته .

ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه القضية من أولويات وتوجهات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، باعتبارها (بيت الخبرة) للتربية العربية، وموئل العمل العربي المشترك، وتقدمه وازدهاره، والمحرك والباعث لتفعيل دور النظم التربوية لتحقيق مشروع تربوي نهضوي يرمي إلى تحقيق أمانى المجتمعات العربية وطموحات أجيالها وتطلعات روادها نحو مستقبل واعد قوامه وضوح الأهداف المرجعية لتربية أجيال الأمة مع بداية قرن جديد، فالأهداف التربوية تمثل مرجعية أساسية للنظم التربوية. وقد كان للأهداف والمبادئ التي اشتملت عليها (استراتيجية تطوير التربية العربية) أثرها في بلورة الأهداف التربوية المرجعية على المستوى القطري، والتي مازالت تعبر عن طموحات تربوية كبرى .

وان النظرة المستقبلية تستدعي مراجعة هذه المبادئ وبلورة مفاهيم جديدة لمضامينها، آخذة بالاعتبار تلك المنظومة .

ومن الأهداف التربوية التي توصل إليها (مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين) في استقصاء آراء مجموعة كبيرة من قيادات الرأي العام العربي عند مشارف نهايات القرن العشرين، حيث انعقد الإجماع على الأهداف العشرة الأساسية التالية والمتساوية في الأهمية، وهي :

1/ غرس الإيمان بالله ورسله والقيم الروحية والإنسانية

2/ تنمية الجسم والوجدان

3/ غرس الاعتزاز بالعروبة والامة والوطن

4/ تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية

5/ غرس قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان

6/ إعداد الإنسان للمستقبل: وسرعة الاستجابة للتغير

- 7/ إعداد الإنسان القادر على صنع المستقبل في الابتكار والإبداع والتخطيط والتنظيم
- 8/ الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة وسد الفجوة التكنولوجية وتجاوزها
- 9/ تنمية التفكير المنهجي والنقدي العقلاني
- 10/ الإيمان بالوحدة العربية كهدف نهائي .

وإذا ما أخذت بالاعتبار تلك المؤشرات التي تضمنها تقرير اللجنة الدولية لليونسكو - لجنة جاك دي لور - المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين (التعلم: ذلك الكنز المكنون)، وهي: التركيز على:

- 1/ التعلم للمعرفة
- 2/ التعلم للعمل
- 3/ التعلم للعيش مع الآخرين
- 4/ تعلم المرء ليكون ...

إذا ما أخذت هذه المؤشرات بالاعتبار، فإنه يمكن إمعان النظر في هذه المجموعات من المبادئ الأساسية للتربية لتكون مرجعية للعمل على وضع صيغ جديدة ذات مضامين أكثر عمقا ووضوحا نحو توحيد الأهداف أو المبادئ الأساسية للتربية العربية تمكن النظم التربوية العربية من الاستفادة منها في رسم السياسات ووضع عناصر الاستراتيجيات وتحديد الأولويات على المستوى القطري .

تطوير التربية العربية :

يمكن القول ان السباق بين التعليم والكارثة.. الذي تخوضه البشرية منذ قرون تزداد حواجزه ارتفاعا مع حلول القرن الحادي والعشرين، متأثرة بضغوط الزيادة السكانية، والدمار البيئي، وقدرة الجنس البشري على إحداث الدمار الشامل، مما يجعل قوى التغيير التي توجه البشرية عميقة التأثير والتعقيد وتحتاج الى تعزيز دور التعليم في المجتمعات البشرية : فعلى سبيل المثال قد يؤدي التجديد التكنولوجي الى إيجاد فرص عمل نوعية

جديدة، ويلغي أعمالاً ومهنًا قديمة، ويفرض على برامج الأعداد والتأهيل تحديد مهارات كغايات جديدة، وقد ينطوي التعليم على استيعاب عميق للثقافات والعوامل المشتركة فيما بينها كضرورة حتمية لفهم أسباب التغيير في المجتمعات البشرية، ويصبح دور التعليم أكثر فاعلية من أي وقت مضى في إحداث التغيير على مستوى النظم الاجتماعية.. وهذا يؤدي بالضرورة إلى نقل دوره وتطويره ليكون الحافز الأصيل والدافع الأقوى للتقدم والتنمية، واصبح الارتباط أقوى واشد ما بين انتشار التربية وجودتها من جهة وما بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمع من جهة أخرى. كما احتلت التنمية التربوية مرتبة عليا بين مطالب التنمية الشاملة، وذلك لما تنطوي عليه التبدلات والتحويلات التربوية من مفاهيم جديدة ترمي إلى :

1/ تطوير الشخصية لإكسابها ملكات التعلم الذاتي، والتفكير العلمي، والقدرة على التكيف، ومواجهة المشكلات وإيجاد الحلول الإبداعية لها .

2/ تطوير البرامج الشاملة بحيث تعم التربية، كما ونوعا، جميع أفراد المجتمع باعتبارها حقا إنسانيا، وتنسحب على مختلف جهود الناشئة والأجيال، وتمتد على العمر بكامله.

3/ تطوير الأساليب والوسائل ونظم الإدارة ومراكز التخطيط والبحوث بهدف إغناء العملية التربوية وأفادتها من تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال، وإتاحة إمكانات الاستخدام الأمثل لها في مختلف فعاليات التربية: تخطيطا وتنفيذا وتقيوما .

4/ إدخال منهجية (التخطيط الاستراتيجي) في التطوير التربوي باعتبار التخطيط الاستراتيجي عملية تجمع بين النظرية والتطبيق والتقويم، وينطوي هذا المنهج في التخطيط على (القدرة الكفؤة) على التنبؤ و (الخبرة الإبداعية) لصياغة أشكال الاستجابة التي تمثل أوجه التلاؤم مع المستقبل .

كما تقتضي هذه المفاهيم الجديدة أهمية اعتماد مبادئ أساسية تحدد أسلوب التعامل معها، ومنهجية العمل المنظم لتحقيقها، ومن أهم هذه المبادئ :

- أ. القدرة الذاتية معنويا وتكنولوجيا، لتحقيق التنمية البشرية والشاملة
- ب. قومية العمل، مؤسسيا ومجتمعيًا، لتحقيق الأهداف المنشودة والمشاركة في آن واحد .
- ت. عالمية الاتجاه، فكريا وحضاريا، للتفاعل الواعي مع معطيات العولمة، والإسهام الفاعل في الحضارة الإنسانية.
- ث. الاتجاه المستقبلي، رؤية وإبداعا، لبناء مجتمع عربي جديد قادر على رسم مستقبلية ومستقبل الإنسان العربي .

اتجاهات معاصرة في التطوير التربوي :

احتلت التربية على المستوى العالمي اهتماما بالغا في إطار التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية في عقد التسعينات من القرن العشرين؛ كما احتلت المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات البشرية على مشارف القرن الحادي والعشرين مكانة بارزة في الدراسات المستقبلية ومتطلبات التحولات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للتهيؤ للقرن الجديد؛ وعينت مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربوية بشكل خاص بمراجعات شاملة للمنظومة التربوية من خلال مشاريع التطوير التربوي والدراسات والبحوث التقويمية والمستقبلية، وتراكت لدى المؤسسة التربوية، على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي مجموعات من الاتجاهات والتصورات نحو تطوير تربوي مستقبلي يمكن أن تفيده منه مختلف النظم التربوية وكذلك المنظمات المعنية بالتربية والنهوض بها، والعمل على تجديدها وتجويدها، وإبراز الجانب النوعي كضرورة إنسانية: فردية ومجتمعية، وقد تم استخلاص مجموعة من هذه الاتجاهات لتكون موضع الحوار الفكري في تحديد مسار التطوير التربوي، ويمكن عرضها على النهج التالي :

1/ إن مجتمع القرن الحادي والعشرين هو (المجتمع الدائم للتعلم) الذي يتيح فرص التعلم والتدريب وتنمية المواهب والقدرات في مختلف مؤسساته من خلال برامج وأساليب تتجاوز أنماط الممارسات المتبعة بإفادتها من معطيات المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من جميع الإمكانيات المجتمعية .

2/ إن تطور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال أصبحت جزءا من عالم الغد وعالم المستقبل، وهذا يدعو المؤسسة التربوية / التعليمية للعمل على استخدام التكنولوجيات الجديدة في التعليم والتدريب، وبخاصة التدريب المستمر للمعلمين وتعليم الكبار وتحسين التعليم، وإدخال مفهوم (التعليم عن بعد) في مختلف فعاليات النظم التربوية .

3/ إن مفهوم إدخال التكنولوجيات في العملية التربوية هو نظرية تطويرية فاعلة، تنفذ إلى أنماط التفكير لدى التربويين من جهة، وتأخذ مسارها التطبيقي في مختلف فعاليات التعليم من جهة أخرى.. لتمكين المعلمين بشكل خاص لاكتساب المهارة والكفاءة لاستخدام التكنولوجيات في مناشطهم التعليمية - التعليمية .. ويؤدي ذلك بالضرورة إلى ممارسات تطبيقية للتكنولوجيات لدى المتعلمين في حياتهم الدراسية والعملية .

4/ إن مهنة التعليم هي في جوهرها .. نشاط فردي.. مما يقتضي أن يكون المعلمون بالضرورة معنيين بتحديث المعارف والمهارات التي يمتلكونها، مستفيدين من التجارب الجديدة، والإمكانات المتاحة والمتجددة التي توفرها مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

5/ إن مبدأ (التربية للجميع) او (ديموقراطية التعليم) تمثل نهجا إنسانيا وحضاريا لتحقيق الفرص التعليمية للجميع صغارا وكبارا، ذكورا وإناثا، أريافا ومدنا، لتمكينهم من فرص المشاركة المجتمعية الكاملة في المشاريع التنموية وتحقيق مستويات أعلى في سلم (التنمية البشرية) في مجتمعاتهم .

6/ إن النظرة إلى المدرسة على أنها مجتمع صغير يعكس القيم والاتجاهات والسلوكيات في النظام الاجتماعي الكبير ويعمل على تطويرها تقليديا، لم تعد مقبولة، فثمة اتجاه قوي لاعتبار المدرسة تنظيما فاعلا يقضي على ما يسود المؤسسات الاجتماعية من

اتجاهات غير مقبولة، ويقدم نماذج متميزة من الوعي والتكيف والتغيير الاجتماعي تمتد الى مختلف مناشط المجتمع وفعالياته .

7/ ان تعزيز مفاهيم المسؤولية المدنية لدى الأجيال الناشئة وتأثيرها على السلوك الفردي والاجتماعي، يقتضي أن تكون هذه (المسؤولية المدنية) من أهم أدوار المدرسة أو المؤسسة التربوية : نظرية وممارسات وتدريبات اقرب للحياة العملية .

8/ إن مفهوم الكفاءة في المؤسسة التربوية اصبح من ابرز القضايا ذات الطابع السياسي في المجتمعات المتقدمة التي وضعت (التنافس في التميز في التعليم) أحد عناصر استراتيجيات التنمية البشرية فيها ؛ كما اصبح (الفشل المدرسي) أمرا غير مقبول لدى مؤسسات المجتمع المدني وفق المعايير المتميزة لمستوى الأداء التعليمي والتحصيل الدراسي .

9/ إن مفهوم (المساءلة) والتي تعني (التحقق من مدى بلوغ الأهداف المرسومة، كما ونوعا، في المؤسسة التربوية)، اصبح هذا المفهوم ضرورة اجتماعية - اقتصادية من جهة، ونمطا منهجيا لتعزيز الثقة بالمؤسسة التربوية، وتأدية دورها بكفاءة واقتدار، وهذا يقتضي أن تمارسه هيئة مجتمعية تمثل مختلف مؤسسات المجتمع وتنظيماته العامة والمدنية .

10/ إن مفهوم (التعليم المميز) و(تعليم التفكير) و (حل المشكلة) يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم (الإبداع) في العملية التربوية، للمعلمين والمتعلمين ليكونوا قادرين على الإسهام الفاعل في التجديد وإحداث التغيير في المجتمع .

11/ إن منهجية البحث (العلمي والتربوي) لا تقتصر على تعميق اثر البحث في رسم السياسات وتحسين عملية التعلم والتعليم، إذ لابد أن تسهم في وضع الأسس والمعايير والأدوات لتحقيق الجودة والنوعية في التعليم .

12/ إن تحسين التحصيل التعليمي يحتل مكانة عالية من الاهتمام في البلدان المتقدمة والنامية، حيث اصبح اهتمام المجتمعات بتوفير نوعية افضل للعوامل الرئيسية لتحسين التعليم التي تشمل صحة المتعلمين، ودافع يهتز بالتعلم؛ ومستوى إعداد المعلمين وتحفيزهم؛ وحيوية المناهج وملاءمتها للحياة والمستقبل؛ وتحديث الأساليب والمواد التعليمية .

13/ ان التعليم المدرسي الفعال يمكن تحقيقه في بيئة مدرسية يسودها السلوك الديمقراطي، فإكساب المتعلمين القيم والمهارات وأشكال السلوك وأنماط التفكير، هي مكتسبات اجتماعية يسهم التدريس الفعال في مدرسة ديمقراطية في تعميقها لدى المتعلمين، وفي حسن ممارستها في الحياة العملية؛ وهذا يقتضي تقوية التنظيم المدرسي ليعطي دورا اكبر للمشاركة المجتمعية المسؤولة في المدرسة، ويكون فيه المناخ الإدارية الذي يشجع المتعلمين والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي على الاضطلاع بمسؤولية اتخاذ القرارات التربوية ومسؤولية نتائج تلك القرارات .

14/ إن البيئة الصحيحة لاصلاح التعليم هي (البيئة المدرسية) وثمة توجهات في المجتمعات المتقدمة، لشيوع روح الانضباط السلوكي، الشخصي والاجتماعي والفكري في مختلف فعاليات العملية التربوية في المدرسة وذلك إدراكا لخطورة (ال فشل في المدرسة) على الفرد على الأمد الطويل، حيث تتضاعف تأثيرات الفشل السلبية مع شروع الأفراد الذين واجهوا ذلك الفشل في عملية تنشئة أطفالهم وفقا لما هم عليه أو تعلموا ونشئوا عليه، وهذا يقتضي إعادة غرس المفاهيم المجتمعية الجديدة نحو المدرسة، كونها وجدت (للتربية) وان السلوك المتحضر مطلب أساسي (للتعليم)، ويقضي تعزيز المشاركة الفاعلة للأسرة في دعم المدرسة وتمكينها من تأدية رسالتها وتحقيق أهدافها من خلال (عملية تربوية متطورة فعالة).

15/ وثمة قضايا أساسية ذات طابع عربي مميز أخذت مكانة بارزة لدى المؤسسات الفكرية العربية، ويمكن إبراز عدد محدود منها يتعلق بالتربية العربية، وان كانت بحد ذاتها قضايا عربية إلا أنها تمثل اتجاهات تربوية لدى معظم التربويين العرب ومفكرهم، وهي على سبيل المثال إلا الحصر :

أ. إن التربية، كمشروع عربي نهضوي، تسهم بشكل فاعل، فلسفة وأهدافا ومحتوى وأساليب، في ترسيخ مفهوم (وحدة الأمة العربية) وتعميق الإيمان بها وتحسينها، وتكوين العقلية العلمية والعملية القادرة على تحقيقه (ذات الأمة) و (شخصيتها) و (هويتها) .. المستمدة من منابع الثقافة العربية الإسلامية وأصولها من خلال نهج العمل

العربي المشترك بروح جديدة يؤدي بالضرورة الحتمية إلى تحقيق (الوجد) التي تمثل التعبير الحي الصادق عن حنين الأمة وأشواقها التي لا تخبو .

ب. إن (الأمية) ليست مجرد ظاهرة في المجتمع العربي، بل هي عائق كبير خطير أمام مسيرة المشروع النهضوي العربي الشامل بأبعاده، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. مما يجعل الالتزام العربي التعاوني المشترك لانجاح استراتيجية عربية متطورة للتعليم غير النظامي تهدف إلى تحرير الإنسان العربي من هذه الظاهرة السرطانية. ونقل المجتمع العربي إلى مفهوم (المجتمع دائم التعلم) و (المجتمع المتعلم) بمختلف فئاته و قطاعاته وأجياله .

ج. إن المرونة في إدخال مفهوم (التعليم عن بعد) اصبح حاجة ملحة للمجتمعات العربية، يسهم في مجال توسيع قاعدة المعرفة ونشرها، وشيوع الثقافة وتعميمها، وأصبحت أنماط المؤسسات التربوية التي تقوم على هذا المفهوم ضرورة فورية لإتاحة الفرص التعليمية والتدريسية واعداد القوي والمواد البشرية، وإكسابها مهارات التعليم والتعلم المستمر، وصقل مواهبها وتعزيز كفاياتها المعرفية والعلمية والمهنية، مستفيدة من معطيات التكنولوجيات الجديدة.. مما يقتضي تعزيز التوجه نحو إنجاح مشاريع متطورة مثل (الجامعة العربية المفتوحة) و (مراكز التدريب التكنولوجي) وغير ذلك من المؤسسات الماثلة .

د. إن الصهيونية منذ أن ظهرت بمشروعها الصهيوني بأهدافه ومطامعه المتجددة لا يمكن مواجهتها إلا بمشروع عربي نهضوي، بأهدافه وتطلعاته الكبرى، متمثلة بالوحدة والحرية والحياة الفضلى للامة العربية، الأمر الذي يجعل هذا التحدي الصهيوني في جوهر الفلسفة التربوية العربية وفي صلب أهدافها وفي أساليب تطبيقاتها في المؤسسات التربوية، كما يقتضي ذلك اعتماد النهج العلمي في مواجهة هذا التحدي الخطير. والذي أكدته، منذ عقود، (استراتيجية تطوير التربية العربية) حيث أبرزت اخطر التحديات التي تواجه الأمة العربية بتحديات : التخلف والاستعمار والصهيونية .

الدور المنتظر للمنظمة :

يتفق المربون على ان التطوير التربوي عملية دينامية مستمرة تتسم بالشمولية. لمختلف مكونات النظام التربوي : فلسفة واهدافا وبنية وتخطيطا وادارة وتقويما؛ بما ينعكس إيجابيا على تحسين مخرجات النظام التربوي، ويستمر بالتكاملية بين مختلف عناصر العملية التربوية : مدخلات وعمليات ومخرجات بهدف رفع مستوى الأداء وتحسين الجوانب النوعية للتعليم وتجديد فعالياته. ويتطلب التطوير التربوي الشامل التنسيق الفعال بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة في المجتمع، بما يحقق النظرة الشمولية أيضا لعملية التنمية وترشيد المواثمة مع سوق العمل وتنمية الموارد البشرية؛ ومن الأهمية بمكان أن يكون التطوير التربوي تخطيطا وإدارة مواكبا للتغير المتسارع في جميع مجالات المجتمع وفعالياته حيث يتميز هذا التسارع بثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال وعالمية المعرفة وحجم المستجدات ونوعية المتطلبات الأساسية لإعداد الأجيال الناشئة إعدادا يمكنهم، معرفيا ومهاريا ومنهجيا، من التعامل مع عالم الغد والمستقبل بثقة واقتدار .

وقد كان للنظم التربوية العربية خلال العقود الماضية خطتها وبرامجها ومشاريعها للتطوير التربوي بما يجعل للتربية العربية مخزونا ضخما من التجارب والخبرات والمشاريع التربوية التي حققت قدرا كبيرا من تطلعات مجتمعاتها.. كما أسهمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدور فاعل للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من التنسيق بين مختلف البلدان العربية في مجالات تربوية عديدة، ورعت العمل العربي المشترك في المجال التربوي الذي قلما تختلف فيه البلدان العربية لوجود عوامل مشتركة بين النظم التربوية العربية في العديد من الجوانب التربوية.. إلا أن حجم التطوير التربوي على المستوى الوطني، وتنوع المشكلات التربوية التي تواجه كل بلد عربي، وتفاوت الإمكانيات المتاحة لكل منها : ماليا وفنيا وبشرياً، يستدعي ان تنهج المنظمة العربية نهجا جديدا للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بحيث :

1/ تعني المنظمة بالمشكلات التربوية على المستوى العربي والتحديات الكبرى والقضايا المشتركة للنظم التربوية العربية بهدف إيجاد الحلول الجذرية لها .

2/ تتولى قيادة المشروعات التربوية العربية المشتركة والتي تنعكس بنتائجها على إغناء النظم التربوية العربية وتمكينها من الإفادة من نواتج هذه المشروعات في خططها وبرامجها الوطنية .

3/ تتحول المنظمة إلى (مجمع للفكر التربوي) يرفد النظم التربوية العربية بأولويات حاجاتها من الاستشارات والخبرات والتجارب، وتوظيف الطاقات العربية التربوية وخبراتها لتلبية احتياجات الأقطار العربية في مسعاها نحو إحداث تطوير تربوية نوعي عالي الجودة .

4/ تعني بالعمل على إعداد مشروع تربوية لتمكين النظم التربوية الاتجاه نحو الأهداف العربية القومية الكبرى بمنهجية علمية .

وانسجاما مع هذا الدور المنتظر للمنظمة، فإن ثمة مجموعة من المشاريع التربوية الكبرى التي يمكن للمنظمة أن تضمناها خططها المستقبلية القادمة (2003 - 2010) وان تعكس هذه المشروعات في موازنتها خلال دوراتها البرمجية خلال تلك الفترة ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه المشروعات ذات صلة بالأهداف التربوية القومية، وتلبي حاجات وأولويات لأكبر عدد ممكن من الأقطار العربية ونظمها التربوية .. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات المقترحة تمثل حلقة من سلسلة المشروعات التي قد اقترحت للمنظمة أو سيتم اقتراحها للحوار والمناقشة والتمحيص والتقويم ومن ثم الاختيار وهي على النحو التالي :

1/ تتطلع اللجنة إلى قيام المنظمة بمزيد من التنسيق والتعاون مع المؤسسات الدولية والمنظمات والوكالات للإسهام في تعزيز وتطوير أنظمة التعليم في الوطن العربي بشتى الوسائل .

2/ المواءمة بين الآمال والطموحات، وبين الإمكانيات الواقعية حتى لا يكون هناك فارق كبير بين الآمال والواقع .